

Distr.: General
7 April 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

البند ١٢٨ (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/54/707)، وفي الميزانية المقترحة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/54/732). وخلال نظرها في هذه التقارير اجتمعت اللجنة الاستشارية مع ممثلي الأمين العام والمسؤول الإداري الأول بالبعثة الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بموجب قراره ٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا المجلس إليه والاتفاق على فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لفترة تمهيدية مدتها ستة أشهر. ومنذ ذلك الحين مدد مجلس الأمن ولايتها وعدلها في قرارات لاحقه آخرها القرار ١٢٧٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ الذي تم فيه تمديد ولاية القوة حتى ٣١ أيار/مايو عام ٢٠٠٠.

٣ - وعلمت اللجنة الاستشارية أن المبالغ التي تم تقسيمها على الدول الأعضاء كأعضاء مقرررة طوال الفترة الممتدة منذ إنشاء القوة وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بلغت

١ ٢١١,٩ مليون دولار وأن المدفوعات التي وردت بلغ إجماليها ١ ١٦١,٥ مليون دولار الأمر الذي تسبب في وجود عجز قدره ٥٠,٤ مليون دولار.

٤ - فضلا عن ذلك بلغت الأرصدة النقدية ٢٧,٤ مليون دولار في ٣١ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠. وعلمت اللجنة الاستشارية أن البلدان المساهمة بقوات قد تلقت مبلغا إجماليه ٤٤٠ ٣٠١ ١١٨ دولار عن الفترة الممتدة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وأن هناك مبلغا قيمته ٧١٦ ٧١ ٠٧١ دولار لا يزال مستحقا عن الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

تقرير الأداء للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩

٥ - يتضمن تقرير الأداء (A/54/707) معلومات عن الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويوجز التقرير أيضا الإجراء الذي ينبغي أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

٦ - تشير الفقرة ٧ والجدول ١ من تقرير الأداء إلى أن مجموع الموارد التي تمت إتاحتها لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بلغ إجماليها ١٠٠ ٤٠٠ ٣٥٠ دولار (صافيها ٤٠٠ ٥٠٦ ٣٤٠ دولار) وتشمل مبلغا قدره ٢٠٠ ٧٥٦ ١ دولار لحساب دعم عمليات حفظ السلام. وبلغ إجمالي النفقات ٥٠٠ ٦٦٢ ٣٣ دولار (صافيها ١٠٠ ٩١٦ ٣٢ دولار) الأمر الذي ترك رصيدا غير مرتبط به إجماليه ٦٠٠ ٧٣٧ ١ دولار (صافيه ٣٠٠ ٥٩٠ ١ دولار)، تمثل ٤,٩ في المائة تقريبا من المبالغ المعتمدة. وعلمت اللجنة الاستشارية بعد التحري أن الالتزامات غير المصفاة بلغت ٦٧٢ ٣١٦ ١٣ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويتعلق مبلغ قدره ٥١٠ ٢٢٢ ٩ دولار بنفقات حكومية في حين أن مبلغا آخر قدره ١٦٢ ٠٩٤ ٤ دولار لا علاقة له بالحكومات.

٧ - تلاحظ اللجنة أن الوفورات المحققة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تعزى أساسا إلى الشواغر المدنية وإلى معدلات تكلفة الوحدة التي تم الحصول عليها لشراء المركبات وتحسن أسعار الصرف وخفض شراء المعدات واللوازم نظرا لتوفر بعضها بقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي بإيطاليا.

٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن وفورات بلغ إجماليها ٧٠٠ ٦٠١ دولار قد تم الإبلاغ عنها في إطار تكاليف الموظفين المدنيين من ضمن اعتماد أدرج في الميزانية قدره

٩٠٠ ٥٥٣ ٥ دولار، ويعزى ذلك أساساً إلى متوسط معدل الشواغر الشهري البالغ ٨ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الدوليين و ٤ في المائة فيما يتعلق بالموظفين المحليين أثناء الفترة إضافة إلى أثر خفض قيمة العملة المحلية على تكاليف الموظفين المحليين.

٩ - تم الإبلاغ عن تحقيق وفورات قدرها ٨٠٠ ٣٩٠ ١ دولار من اعتماد أدرج في الميزانية قدره ٥٥٠ ٥٥٠ ٤ دولار في إطار عمليات النقل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية تحقق وفورات بلغت ٢٧٤ ٠٠٠ ١ دولار كنتيجة للحسومات الإجمالية المحققة من عقود شراء المركبات وعدم شراء ٢٧ مركبة ويسبب نقل بعض المركبات وقطع الغيار من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي. وتم الإبلاغ أيضاً عن تحقيق وفورات إضافية في إطار هذا البند من الميزانية كنتيجة لتحسن أسعار الصرف التي كان لها آثار على المعدات المتعلقة بحلقة العمل حيث تمت الإشارة إلى تحقيق وفورات بلغت ١٠ ١٠٠ ١٠ دولار في مجالات الوقود والزيوت ومواد التشحيم (٣٨ ٧٠٠ ٣ دولار) وفي إطار قطع الغيار والإصلاح والصيانة (٦٥ ٠٠٠ ٦ ألف دولار). ويعزى لتحسن أسعار الصرف أيضاً انخفاض النفقات بمبلغ ٢١٤ ٠٠٠ ٢ دولار تحت بند المباني وأماكن الإقامة والنتائج انخفاض التكاليف في إطار إمدادات وخدمات الصيانة والمنافع.

١٠ - بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الاحتياجات الإضافية البالغة ٢٠٠ ١٤٣ ١ دولار قد تم الإبلاغ عنها في إطار تكاليف الموظفين العسكريين، ومثلما تمت الإشارة إليه في الفقرة ١ من المرفق الثاني من تقرير الأداء وكان ذلك يعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع التكاليف المحلية أثناء فترة الأربعة أشهر المؤقتة الممتدة بين موعد انتهاء العقد السابق للحصص ومنح عقد جديد بعد انتهاء فترة العطاءات التنافسية. وطلبت اللجنة معلومات إضافية نظراً لأنه وفي حالة وفورات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فقد تم الإبلاغ عن تحقيق وفورات بدلاً من الإبلاغ عن زيادة في النفقات كنتيجة لانقضاء العقد القديم ومنح عقد جديد. وعلمت اللجنة أنه في حين توفرت لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قدرة أكبر من المخزونات فلم يتوفر لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك سوى قدرة محدودة لتخزين احتياطي من الحصص تكفي لمدة شهر واحد. واللجنة واثقة بأنه سيكون هنالك تخطيط كاف في المستقبل لمنح المهلة اللازمة مما يساعد بالتالي في تفادي التكاليف المفرطة.

١١ - يشير تقرير الأداء في الفقرة ٩ إلى أن الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين فيما يتصل بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هو اتخاذ قرار بشأن التصرف في الرصيد غير المرتبط به والبالغ إجماليه ٦٠٠ ٧٣٧ ١ دولار (صافيه ٣٠٠ ٥٩٠ ١ دولار) عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب كل من الدول الأعضاء حصتها من الرصيد غير المرتبط به عن الفترة المعنية بطريقة تحددها الجمعية العامة.

الميزانية المقترحة للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

١٢ - تصل تقديرات التكاليف التي قدمها الأمين العام في تقريره إلى ٣٤ ٩٤٦ ٧٠٠ دولار (صافيها ٣٠ ١٩٥ ٣٠٠ دولار) (A/54/732). ومثلما تمت الإشارة إليه في الفقرة ٢ والجدول ١ من التقرير، فإن الاحتياجات المقترحة تمثل زيادة بمعدل ٥,١ في المائة قياساً إلى المبلغ المخصص للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وقدره ٣٣ ٢٤٧ ٥٠٠ دولار. وتعزى الزيادة في الموارد المقترحة إلى زيادة الاحتياجات في بند المرتبات والتكاليف العامة للموظفين الدوليين والمحليين وفي بند المباني وأماكن الإقامة وعمليات النقل والتي يقابلها انخفاض في بند الاتصالات والمعدات الأخرى.

١٣ - وتمت الإشارة إلى انخفاض قدره ٣٥ ٢٠٠ دولار في تكاليف الأفراد العسكريين بالمقارنة إلى الاعتماد البالغ ١٨ ٧٨١ ٥٠٠ دولار في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. ومثلما تمت الإشارة إليه في الفقرة ١ من المرفق الأول، جيم، من تقرير الميزانية المقترحة فإن انخفاض الاحتياجات يتعلق بعلاوة الإعاشة المخصصة للبعثة الناجمة من عقد التسليم الشامل الجديد والذي أدى إلى تقليل الحاجة لسفر أفراد الوحدات لاستلام الشحنات الواردة. وتشير الفقرة ٢١ من التقرير إلى عدم توقيع أي اتفاق بشأن المعدات المملوكة للوحدات مع الحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك باستثناء اليابان. وعلمت اللجنة الاستشارية أيضاً أن مذكرة للتفاهم قد وقعت تنص على سداد تكاليف ٧ مركبات استناداً إلى معدلات العقد الشامل للخدمات. بيد أن معدلات العقد الشامل تنطبق لأغراض تحديد الميزانية على جميع المعدات المملوكة للوحدات لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

١٤ - علمت اللجنة الاستشارية أنه إضافة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وزيادة على إحجام الدول المساهمة بقوات في هاتين البعثتين عن التحول إلى الترتيبات الجديدة بشأن المعدات المملوكة للوحدات فإن العامل الآخر الذي يحول دون حدوث التغير السريع هو أن كثيراً من المعدات مملوكة للأمم المتحدة. وتتطلب الاستعاضة عن هذه المعدات بمعدات جديدة تكون مملوكة للوحدات في إطار الترتيبات الجديدة إجراء مناقشات ومفاوضات واسعة مع الدول المعنية المساهمة بقوات.

١٥ - تعكس الاحتياجات المقترحة تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين زيادة قدرها ١٤٧ ٧٠٠ دولار وتمثل زيادة بمعدل ٣ في المائة قياساً إلى الاعتماد الحالي. تشير الاحتياجات من الموظفين للقوة إلى ١٢٥ وظيفة (٣٨ وظيفة دولية و ٨٧ وظيفة محلية) تشمل وظيفتين إضافيتين (وظيفة من الرتبة ف - ٣ لموظف ميزانية في قسم الخدمات الإدارية ووظيفة من فئة الخدمات العامة في قسم التجهيز الإلكتروني للبيانات) على النحو الموصوف في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من وثيقة الميزانية. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.

١٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً عدم تطبيق معامل لمعدلات الشواغر في الاحتياجات من الموظفين وأن جزءاً من الزيادة في الاحتياجات تحت هذا البند قد نجم عن زيادة بمعدل ٥ في المائة في مرتبات الموظفين المحليين اعتباراً من ١ آذار/مارس ١٩٩٩. مثلما تمت الإشارة إلى ذلك في الفقرتين ٣ و ٤ من المرفق الأول - جيم من وثيقة الميزانية. وعلمت اللجنة أيضاً أنه اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ تم إنشاء ٢٨ وظيفة من الوظائف الدولية البالغ عددها ٣٦ وظيفة و ٨٤ وظيفة محلية من مجموع الوظائف البالغ عددها ٨٧ وظيفة على التوالي (٢٣ في المائة من معدل الشواغر للوظائف الدولية و ٣,٥ في المائة في معدل الشواغر للموظفين المحليين).

١٧ - وتذكر اللجنة الاستشارية أنها قد أشارت في تقريرها السابق (A/53/895/Add.1) إلى استخدام المعينين في البعثات وإلى إبلاغها بعدم استخدام أي موظف بموجب قواعد المجموعة ٣٠٠ للموظفين من قوة الأمم المتحدة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أو هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وقوة الأمم المتحدة في قبرص أو قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إذ أنها تعتبر مراكز عمل ثابتة. إلا أن اللجنة أبلغت كذلك بعد الاستفسار أنه لا توجد معوقات تشغيلية تمنع تعيين موظفين بموجب قواعد المجموعة ٣٠٠. وطلبت اللجنة معلومات إضافية أيضاً في هذا الصدد وأبلغت من ممثل مكتب إدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بالممارسات الحالية لاستخدام عقود لفترات محدودة بشأن مشروعين تجريبيين (أحدهما في الأمم المتحدة والآخر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وافقت عليهما لجنة الخدمة المدنية الدولية وأيدتهما الجمعية العامة في قرارها ٢١٦/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (انظر أيضاً الفقرة ٢٥ من تقرير اللجنة الشامل بشأن تمويل عمليات حفظ السلام (A/54/841) وتلاحظ اللجنة أن من المتوقع أن تواصل لجنة الخدمة المدنية الدولية مناقشتها بشأن موضوع المعينين لفترات محدودة استناداً إلى الخبرة المكتسبة حتى الآن من المشروعين التجريبيين في دورتها الصيفية لهذا العام.

١٨ - زادت تقديرات الاحتياجات من التكاليف التشغيلية من ٨ ٧٢٢ ٨٠٠ دولار وفي ميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٠ ٢٤٠ ٦٠٠ دولار أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض مثلما يتضح ذلك من المرفق الأول - ألف من تقرير الميزانية أي بزيادة بمعدل ١٧,٤ في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد حدوث زيادة قدرها ٣٠ ٨٠٠ دولار تحت بند المباني وأماكن الإقامة من المبلغ المخصص وقدره ١ ٤٩٢ ٩٠٠ دولار للفترة الحالية ١٩٩٩-٢٠٠٠. وفضلا عن ذلك فإن الفقرة ١٧ من تقرير الميزانية تشير إلى إضافة أولوية جديدة للبعثة تتمثل في مواجهة الآثار البيئية المترتبة على أنشطة القوة ووجودها في منطقة العمليات. ومثلما تمت الإشارة إليه أيضا في المرفق الأول - جيم (الفقرة ٨) والمرفق الثاني - جيم فقد تم إدراج اعتماد غير متكرر قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار في الميزانية ولأول مرة لمعالجة النفايات البشرية والتخلص من الفضلات في قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ومواد التدريب ذات الصلة. وأبلغت اللجنة بعد الاستفسار أن هناك دراسة يجري الاضطلاع بها لتحديد أفضل السبل لتنفيذ الأنشطة البيئية. وترد آراء وتوصيات اللجنة بشأن إدراج الموارد للأنشطة البيئية على أساس كل حالة على حدة في الفقرة ٤٥ من تقريرها الشامل (A/54/841).

١٩ - تقترح احتياجات إضافية قدرها ١ ٧٩٤ ٩٠٠ دولار زيادة على مبلغ مخصص في فترة الميزانية السابقة تحت بند عمليات النقل للفترة ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وقدره ٤ ٠٢٥ ٧٠٠ دولار وتوفر التقديرات الموارد لتغطية تكاليف غير متكررة قدرها ٣ ٩٥٠ ٨٤٣ دولار للاستعاضة عن ٣٩ مركبة وشراء ٥٠ مركبة إضافية من نوع خاص. وتمثل الزيادة المقترحة البالغة ٥١ ٥٠٠ دولار على المبلغ المخصص وقدره ١ ٣١٥ ٩٠٠ دولار تحت بند الإمدادات والخدمات نتيجة لإعادة تخصيص الاحتياجات من الخدمات التعاقدية على النحو الوارد في الفقرة ١٣ من المرفق الأول - جيم.

٢٠ - تقترح بعض التخفيضات تحت بند التكاليف التشغيلية مثل الاتصالات التي وضعت لها ميزانية قدرها ٤٨١ ٧٠٠ دولار بالمقارنة إلى ٦٢٥ ٣٠٠ دولار للفترة السابقة والمعدات الأخرى التي وضعت لها ميزانية قدرها ٨٦٦ ٢٠٠ دولار بالمقارنة إلى ١ ٠٠٣ ٠٠٠ دولار للفترة السابقة.

٢١ - وردت تقديرات الدعم المباشر الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين إلى قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك في المرفق الثالث من وثيقة الميزانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد أنه وفيما يتعلق بفترة السنتين من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أن التكاليف ذات الصلة تبلغ ٨ ٣٨٣ ٤٠٠ دولار

بالمقارنة إلى ٣٠٠ ٩٠٤ ٨ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٢٢ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام في قرارها ٢٢٦/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بناء على توصية اللجنة (الفقرة ١٤ من الوثيقة A/53/895/Add.1) أن يعيد الفائض من الرصيد البالغ ١٣,٦ مليون دولار المعلق كنتيجة لوقف تطبيق البند ٤-٣ من المادة الرابعة من الأنظمة المالية للأمم المتحدة لحساب الدول الأعضاء على مراحل زمنية لا تتجاوز الثلاث سنوات. وتم بموجب أحكام القرار ذاته إرجاع مبلغ ٥,٦ مليون دولار لحساب الدول الأعضاء أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية. وتلاحظ اللجنة على النحو المبين في الفقرة ٣١ من وثيقة الميزانية أن الأمين العام يقترح إعادة مبلغ ١٦٢ ٠٢٢ ٤ دولار إلى الدول الأعضاء أثناء الدورة الرابعة والخمسين بالنظر إلى حالة السيولة الراهنة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وإعادة الرصيد البالغ ٤ مليون دولار إلى الدول الأعضاء خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة (عام ٢٠٠١) رهنا بحالة السيولة للقوة في ذلك الوقت. وتوصي اللجنة بقبول هذا الاقتراح. وتلاحظ اللجنة أيضا أن الفقرة ٧ من قرار الجمعية ٢٢٦/٥٣ تطلب إلى الأمين العام الإسراع بعملية تحسين ظروف عمل الموظفين المحليين في القوة. وترد الإشارة إلى هذا الموضوع وإلى التدابير التي اتخذتها إدارة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفقرات ٣٢ إلى ٣٤ من وثيقة الميزانية.

٢٣ - توجز الفقرة ٣ من تقرير الميزانية الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام القاضي بأن تقسم الجمعية العامة المبلغ الذي إجماليه ٧٠٠ ٩٤٦ ٣٤ دولار (صافيه ٣٠٠ ١٩٤ ٣٤) إلى أنصبه مقرر بمعدل شهري قدره ٢٢٥ ٩١٢ ٢ دولار (صافيه ٦٠٨ ٨٤٩ ٢ دولار) على مدى فترة ١٢ شهرا التي تبدئ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ رهنا بتجديد ولاية القوة بواسطة مجلس الأمن إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وتوصي اللجنة أيضا بإعادة مبلغ ١٦٢ ٠٢٢ ٤ دولار إلى حساب الدول الأعضاء كجزء من فائض الرصيد الصافي المعلق من حساب القوة عملا بأحكام الفقرة ١٣ من قرار الجمعية ٢٢٦/٥٣.

